صنفت اليمن من بين أكثر أربع دول تعاني شح المياه في العالم والأفقر عربيا

في اليوم العالمي للمياه.. تحذيرات من أن أزمة الجفاف ستطال عدة مدن يمنية

شبح العطش يهدد اليمنيين

تعد اليمن واحدة من أكثر أربع دول تعاني شح المياه في العالم والأفقر من حيث الموارد بين الدول العربية التي تواجه أزمة مياه خانقة، فموارد المياه العذبة تتضاءل، بسبب الضخ المفرط من المياه الجوفية.

تحتفل الجمهورية اليمنية اليوم السبت باليوم العالمي للمياه الذي يصادف الـ 22 مارس من كل عام تحت شعار "التعاون في مجال المياه".في وقت صنفت فيه اليمن ضمن أفقر أربع دول تعاني من شحة الموارد المائية.. ويتزايد الطلب على المياه بفعل الاستهلاك المرتفع للفرد، والاستخدام المفرط وسوء إدارة الموارد المائية والنمو السكاني السريع (حيث تضاعف عدد السكان منذ العام 1990 (من 11 إلى 24 مليونا)، ويتوقع أن يتضاعف إلى 48 مليونا بحلول العام 2037.

عبدالحميد المساجدي

وتقع اليمن في أسفل سلم الدول الواقعة تحت خط الفقر المائي. إذ يحصل المواطن اليمني على حوالى 140 متراً مكعباً من المياه سنوياً فقط، بينما نجد المتوسط العالمي للفرد يصل إلى 7500 متر مكعب، وخط الفقر المائي يعد 1000 متر مكعب.

الاستهلاك يفوق التعويض

تتمثل المشكلة الرئيسة في اليمن في أن الاستهلاك يفوق التعويض فهي تستهلك 3 مليارات متر مكعب سنوياً والتعويض لا يتجاوز ملياري مكعب، أي أن هناك مليار متر مكعب من المياه عجزا سنويا مما يعني أن الخطر يتفاقم سنوياً ومن المحتمل أن يوصلنا لنقطة الصفر. بحسب ما ذكره وزير المياه والبيئة عبدالسلام رزاز.

وفي تصريح لـ"مأرب برس" وصف الوزير رزاز اعتماد اليمن في مياه الشرب على المخزون الجوفي بالكارثة ويقودها للسير في طريق الخطر. ونبه أن سحب الاحتياطي من المياه الجوفية يؤثر على الاستقرار والتنمية بشكل عام"..

وشدد على ضرورة وجود استراتيجية محلية ودولية للحفاظ على المياه، بالإضافة إلى تقديم حلول تتمثل في الاستفادة من مياه الأمطار ومياه الصرف الصحي والتقليل من استنزاف المياه وآلية التعامل مع أسلوب الري في مجال الزراعة في اليمن..

وعن دعم المانحين لليمن وتخصيصها للمياه قال: إن مبالغ دعم المانحين للوزارة وصلت إلى 500 مليون دولار، منها 220 مليونا للتحلية والبقية لتنفيذ مشاريع لبقية المحافظات.

تحذيرات دولية

فيما حذر خبراء محليون ودوليون من خطورة تدهور الوضع المائي في اليمن ونتائجها التي قد تهدد الأمن القومي والاستقرار المعيشي.

وتأتي التحذيرات المتتالية للخبراء والمهتمين بشأن أزمة الوضع المائي الحادة في البلاد على خلفية تصنيف اليمن ضمن قائمة الأربع الدول الأشد فقراً في الموارد المائية على مستوى دول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا والعالم.

وبحسب دراسة محلية -حصلت "مأرب برس" على نسخة منها - فإن نصيب الفرد في اليمن هو الأدنى في العالم، حيث يقدّر بحوالى 120 مترا مكعبا سنوياً، بينما نجد المتوسط العالمي للفرد يصل إلى 7500 متر مكعب وخط الفقر المائي يعد 1000 متر مكعب.

وتؤكد الدراسة ان نصيب الفرد في اليمن من المياه المتاحة سيتضاءل مستقبلاً ليبلغ 65 مترا مكعبا لكل فرد سنوياً بحلول العام 2025م.

وقدّرت تقارير دولية أن 4.5 مليون طفل يعيشون في منازل لا يتوفر فيها مصدر مياه محسن وصنّفت اليمن مؤخّراً كإحدى أربع دول هي الأشدّ فقراً في الموارد المائية.

وأشار تقرير للبنك الدولي إلى أن اليمن يواجه تحديات مائية باعتباره مناخا شبه جاف، حيث يصل معدل استهلاك الفرد من المياه في العام 135 مترا مكعبا، وهو من اقل المعدلات في العالم.

وتصل كمية المياه المتجددة في اليمن حوالى 2.5 مليار متر مكعب سنوياً، بينما تبلغ كمية المياه المتجددة في منطقة الشرق الأوسط حوالى 348,3 مليار متر مكعب سنوياً، وفي بقية أقطار العالم تبلغ كمية المياه المتجددة 40637 مليار متر مكعب سنوياً تقريباً.

وبالمقابل فإن نسبة المياه المسحوبة من المياه المتجددة في اليمن تبلغ ما نسبته 136 % وتبلغ نسبة المياه المسحوبة من المياه في منطقة الشرق الأوسط حوالى 51 % أما في بقية أقطار العالم فلا تزيد نسبة المياه المسحوبة عن 8 % من كمية المياه المتجددة.

ويبلغ نصيب الفرد اليمني من المياه المتجددة مع ما يخص نظرائه على المستوى الإقليمي والعالمي 1,7 % من نصيب الفرد على المستوى العالمي ونسبة 10,4 % على المستوى الإقليمي.

وفي ظل الزيادة الكبيرة في عدد سكان اليمن فإن حصة الفرد اليمني المتدنية أصلاً ستتناقص باستمرار تزايد عدد السكان.

وتبلغ كمية الاستخدامات المختلفة للمياه حوالى 3,6 مليار متر مكعب سنوياً يستخدم منها ما نسبته 93 % للزراعة ري القات، ويستأثر بأكثر من 800 مليون متر مكعب من المياه سنوياً، فيما يستخدم نحو 7 % للاستخدام البيئي والصناعي الأمر الذي يحدث فجوة عجز بين كمية المياه المتجددة وكمية المياه المستخدمة تقدر بحوالى مليار متر مكعب في السنة.

ولخصت الدراسة أن أسباب تدهور موارد المياه في اليمن في الاستنزاف الحاد لمصادر المياه الجوفية، التي هي المصدر الأساس للحصول على المياه، إذ توفر ما نسبته 90 في المائة من احتياجات البلاد.

لكن المشكلة تكمن أيضا في أن 40 في المائة من المياه الجوفية المستخرجة، تذهب لري زراعة القات، التي تستأثر بأكثر من 800 مليون متر مكعب من المياه سنويا، فزيادة الطلب على القات وارتفاع معدلات استهلاكه خلال العقود الخمسة الأخيرة، والفوائد المادية المجزية التي يحققها، أدت إلى عزوف المزارعين اليمنيين عن زراعة محاصيل نقدية مهمة كالبن والعنب والحبوب والتركيز على زراعة القات.

مصادر المياه

وتعد الأمطار المصدر الوحيد للمياه المتجددة في اليمن، حيث يتراوح متوسط الهطول المطري بين 50مم في المناطق الصحراوية وفي الشمال والشمال الشرقي والسواحل الجنوبية إلى ما يزيد عن 600 مم في السنة في المرتفعات الوسطى والغربية وعلى الرغم من الكمية الكبيرة والمقدرة بـ 60 مليار متر مكعب في السنة، إلا أن ما يزيد عن 65 % من هذه الكمية تعتبر أمطاراً غير فعالة ولا يحدث منها جريان سطحي أو تغذية جوفية.

وتشكل مياه السيول والغيول عبر جريان الأودية أو العيون ما يسمى بالمياه السطحية المتجددة والمقدرة 2.1 مليار متر مكعب في السنة وهو ما يمثل 10 % من أجمالي الأمطار الفعالة، ويقدر التسرب من الأمطار بـ 4.5 % وهو ما يسهم في تغذية الخزانات المائية التي تعتبر المصدر الأول لمياه الشرب والاستعمالات المنزلية والصناعية.

وتعتبر بلادنا من البلدان شحيحة المياه بسبب موقعها الجغرافي حيث تقع ضمن البلدان شبه القاحلة ويتراوح معدل سقوط الأمطار منها بين 50 ملم سنوياً في الشريط الساحلي إلى (00 -5 800 ملم) في المرتفعات الجبلية إلى أقل من 50 ملم في المناطق الشرقية تتراوح كمية الأمطار السنوية ما بين(67.11 مليار متر مكعب إلى 93 مليار متر مكعب).

وفي السنة تستحوذ المنحدرات الغربية والجنوبية الغربية والهضاب العليا على النسبة الأكبر من هذه الأمطار ثم تقل الأمطار تدريجياً بالاتجاه الشرقي والشمالي الشرقي وحتى ظهور المناخ الصحراوي على أطراف الربع الخالي وتبلغ نسبة هطول الأمطار إلى كمية التبخر حوالى 0.03 الى 0.25 وهو ما يميز المناخ القاحل إلى الجاف.

حروب المياه

وبفعل النمو السكاني الهائل (حيث ازداد عدد سكان اليمن بنسبة 150% خلال الفترة من عام 1994 حتى عام 2013 ليصل إلى 24 مليون نسمة)، ازدادت التوقعات باندلاع ما يسمى «بحروب المياه».

ووفقاً لتقديرات توصل إليها بعض الباحثين في اليمن، فإن ما يتراوح بين 70 في المئة و80 في المئة من النزاعات في المناطق الريفية تتعلق بمشاكل تخص المياه.

ولقد تفاقمت حدة التوترات في هذا البلد الذي يتسم بأقل قدر من الموارد المائية المتوافرة في العالم، وذلك جراء النمو السكاني والإدارة غير المرضية للموارد المائية، وممارسات الحفر غير المشروعة، فضلاً عن توافد اللاجئين من الصومال.

أما في قرية "هجرة المنتصر" في ناحية "بني يزيد" حيث يعيش 700 نسمة تقريبا ويعتمدون كلياً على بئر صغيرة في قاع القرية الجبلية فحول هذا الحوض يتجمع العديد من الأطفال والنساء لانتظار دورهم في الحصول على كميات قليلة من الماء في أوعية صغيرة.

وبسبب القلة التدريجية لمياه البئر بدأ الناس ينظمون استخدامهم للماء بحيث تحصل كل عائلة تتكون من ثلاثة أشخاص على 20 لترا فقط، وهذا يعني أن العائلة بكاملها سوف تستهلك 20 لترا فقط في اليوم.

ولكن بعد نشوب الصراع بين الناس على الماء تم التوصل إلى اتفاق لتوزيع المياه بين الناس بالتساوي وتوقيع وثيقة أسميت باللهجة اليمنية "مرقوم"، وتنص على أن أي خرق لهذا الاتفاق يلزم المخل به بدفع غرامة وقدرها 5000 ريال. السكان الآن ملتزمون بالاتفاقية الموقعة وقاموا بتعين حارس يقوم بتوزيع المياه بين العائلات بالتساوي حيث إن لديه قائمة بأسمائهم.

أما القرى المجاورة فهي أوفر حظا من تلك حيث قامت الحكومة ببناء سد للشرب والاستخدامات المنزلية الأخرى، ولكن الصراعات تحدث هنا بسبب رغبة بعض مزارعين القات بريه من السد، مما استدعى اجتماع قيادات ومشايخ المنطقة وبرعاية وكيل المحافظ الذي ينتمي إلى نفس المنطقة وتوصلوا إلى اتفاق ينص على أن مياه السد لن تستخدم إلا للشرب أو للاستخدام المنزلي فقط.